شؤون اقتصادية

د. محمد العلي القري (*)

التأمين مرة أخرى

لا يدرك كثير من الناس أن التأمين يحيط بنا من كل جانب ولقد عرفنا وتعايشنا مع اصناف من برامج التأمين التي لم نر فيها غضاضة ولم نقابلها بالاعتراض وقد لاقت منا القبول ولا نكاد نسمع أحداً أثار الشكوك حول مشروعيتها مع أنها لا تختلف شيئاً عن ما يسمى (تأمين الرخصة) لا من حيث فكرتها الأساسية ولا نظام عملها.. حتى الالزام الذي اعترض عليه البعض موجود في بعضها دون أن تثار عليه ما يثار على مسألة الإلزام بتأمين الرخصة. بل ان تأمين الرخصة أفضل منها وأولى بالقبول لأنه معتمد على صيغة وقعت الفتوى بجوازها وهي التأمين التعاوني.

من أنواع التأمين التي تحيط بنا من كل جانب مثلاً برامج التقاعد، فهي صنف من التأمين يدفع المستفيد فيه مبلغاً شهرياً ثم هو (يستقبل المقدار) فإن امتد به العمر سنوات بعد التقاعد فربما حصل من الرواتب أضعاف ما اقتطع منه. وإن هو قضى قبل سن التقاعد أو بعده مباشرة لم يحصل على شيء. وأوضح من ذلك التأمينات الاجتماعية التي اشتق اسمها من التأمين وهي برنامج تأمين يقوم على نفس نظرية التأمين المعروفة والمشهورة وطريقة عمله لا تختلف عن أي تأمين آخر. وهو مثل التقاعد من حيث الإلزام به. ومن منا لا يعرف الضمان الذي يقدمه صانعو السيارات والمعدات على سلعهم فهو نوع من التأمين يدفع قسطه كجزء من الثمن عند الشراء ومن أراد تمديد الضمان بعد انتهائه فما عليه إلا أن يدفع قسط الضمان الإضافي. ومثل ذلك الضمان يقدمه بائعو السيارات الأمريكية المستعملة المحليون، فهو (تأمين صيانة) تقدمه الورش الكبيرة وتدفع أنت رسوم البوليصة ضمن ثمن شراء السيارة. بل ان بعض الورش جعل هذا الضمان مفتوحاً للجميع في مقابل رسم سنوي مقطوع تتعهد هذه الورشة بإصلاح سيارتك خلال مدة العقد.. وشركات الهاتف الجوال فصلت الضمان عن البيع وجعلت الضمان تجارة مستقلة. ألا ترى أنه يمكن لك شراء جهاز الجوال دون ضمان وإذا رغبت الحصول على الضمان كان لك أن تختار واحدة من الشركات التي تتنافس في إصدار بوالص (ضمان الأجهزة) (وهي شركات تأمين وان لم تسم نفسها كذلك) ولذلك يقال لك هل تريد ضمان الوكيل أو ضمان الشركة الفلانية.. الخ وفي كل حال يجب أن تدفع مبلغ التأمين. وكل ذلك تأمين لا يختلف عن أنواع التأمين الأخرى ولا يقف التأمين الذي يحيط بنا من كل جانب عند هذا. أرأيت شركات التقسيط التي تعفي ورثة المدين المتوفى من باقي الأقساط؟ ليس هذا كرماً حاتمياً فأكثر هذه الشركات تغطي المدينين دائماً ببوليصة تأمين على الحياة تقوم شركة التأمين بدفع أقساط من مات منهم إلى الشركة. وهل يتصور استيراد بضاعة من الخارج دون تأمين. لو وقع مثل ذلك لاستولى عليها القراصنة في أعالي البحار إذا سَلِمَتْ من أيدي البحارة على السفينة، ولكان كل سفينة تغرق يترتب عليها إفلاس التجار الذين وضعوا أموالهم في بضائع على ظهرها. إذن لماذا هذه الضجة حول تأمين الرخصة؟

* استاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز